الأمم المتحدة

S/2021/940



Distr.: General
11 November 2021
Arabic
Original: English

القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن 2391 (2017) المؤرخ 8 كانون الأول/ديسمبر 2017، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقوم، بالتنسيق الوثيق مع دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (المجموعة الخماسية) - بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر - والاتحاد الأفريقي، بتقديم تقرير عن أنشطة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وعن الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في هذا الصدد. واتخذ المجلس القرار 2584 (2021) في 29 حزيران/يونيه 2021، الذي جدد فيه ولاية البعثة، بما في ذلك تقديم دعم معزز من البعثة إلى القوة المشتركة على نحو ما أذن به القرار 2531 (2020).

2 - وفي رسالة الأمين العام الموجهة إلى مجلس الأمن والمؤرخة 4 تشرين الأول/أكتوبر (S/2021/850)، وبالإضافة إلى نتائج وتوصيات تقييم للدعم الدولي المقدم إلى القوة المشتركة، قدم معلومات مستكملة شاملة عن (أ) التقدم المحرز في تفعيل القوة المشتركة؛ (ب) الدعم الدولي المقدَّم إلى القوة المشتركة والتدابير التي يُحتمَل أن تعزز كفاءتها؛ (ج) تنفيذ الاتفاق التقني الموقع في 23 شباط/فبراير 2018 بين المجموعة الخماسية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال عرض مفصل للدعم المعزز المقدم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إلى القوة المشتركة؛ (د) التحديات التي تواجهها القوة المشتركة والتدابير الممكنة لمواصلة النظر فيها؛ (هـ) تنفيذ الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لإطار مراعاة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني للقوة المشتركة وتقيُّدها بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها، وكذلك السبل الكفيلة بتخفيف أي آثار ضارة تخلّفها العمليات العسكرية التي تقوم بها القوة المشتركة على السكان المدنيين، بما في ذلك على النساء والأطفال. وبالتالي، يقدم هذا التقرير معلومات مستكملة مختصرة عن أهم التطورات التي حدثت منذ 4 تشرين الأول/أكتوبر.





ثانيا - التقدم المحرز في تفعيل القوة المشتركة والأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

3 - قُدمت في رسالة الأمين العام المؤرخة 4 تشرين الأول/أكتوبر (S/2021/850) معلومات مستكملة شاملة عن حالة تفعيل القوة المشتركة وعنصر الشرطة التابع لها، فضلا عن الجهود الرامية إلى زيادة قدرات واختصاصات الأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية. ولا تزال العودة المتوقعة للمقاتلين الأجانب واحتمال تدفق الأسلحة الصغيرة من ليبيا يشكلان تحديا كبيرا لقوات الأمن التي تتألف منها القوة المشتركة. ومن السابق لأوانه التأكد من الكيفية التي ستؤثر بها إعادة تشكيل القوات الدولية في شمال مالي ومنطقة ليبتاكو غورما الثلاثية الحدود التي تتقاسمها بوركينا فاسو ومالي والنيجر على أي قرار بتعديل وجود القوة المشتركة في هذه المنطقة.

4 - وفي الفترة من 21 إلى 26 تشرين الأول/أكتوبر، نفذت القوة المشتركة العملية المخصصة "مخالب النسر" بقيادة أفراد من كتيبتي بوركينا فاسو ونيجيريا ردا على هجوم على مركز للشرطة في بيتيل كوليه في بوركينا فاسو.

5 - ووفقا لخطة عمل القوة المشتركة للفترة 2022/2023، التي سيجري إقرارها رسميا في 18 تشرين الثاني/نوفمبر خلال الاجتماع المقبل للجنة الدفاع والأمن التابعة للمجموعة الخماسية، تعتزم القوة المشتركة القيام بعمليتين كبيرتين في القطاع المركزي سنويا، إلى جانب عمليات مخصصة أخرى، وكذلك عملية كبيرة واحدة في كل من القطاعين الشرقي والغربي.

ثالثا - الدعم الدولي المقدَّم إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والتدابير التي يُحتمَل أن تعزز كفاءتها

ألف - الدعم الدولي

6- قُدمت في رسالة الأمين العام المؤرخة 4 تشرين الأول/أكتوبر (S/2021/850) معلومات مستكملة شاملة عن الدعم الدولي المقدم إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. والدعم العملياتي المباشر الأكثر اتساقا وانتظاما، وإن كان محدودا في نطاقه، تقدمه حاليا البعثة المتكاملة في مالي، عملا بقرار مجلس الأمن 2391 (2017) والفقرة 13 من منطوقه، وكذلك القرارات 2359 (2017) و 2480 (2019) و 2531 (2020) و 2584 (2021). وتقدم الفقرات 4 إلى 10 من هذا التقرير لمحة عامة عن الدعم المقدم من البعثة. وتقدم عدة دول أعضاء دعما ثنائيا إلى الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية، في حين تقوم دول أخرى بتجريب نموذج هجين يجمع بين الدعم الثنائي والدور التنسيقي للكيانات الإقليمية. ويظل الاتحاد الأوروبي أهم جهة مانحة للأموال.

باء - تنفيذ الاتفاق التقني الموقع بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول المجموعة الخماسية في شباط/فبراير 2018

مواد الدعم المعيشي الاستهلاكية

7 - تواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تنفيذ ولايتها المتمثلة في تقديم الدعم المعزز عملا بقرار مجلس الأمن 2531 (2020) من أجل تزويد جميع وحدات

المجموعة الخماسية بمواد الدعم المعيشي الاستهلاكية. ومنذ شباط/فبراير 2018، سلمت البعثة 4,4 ملايين لتر من الوقود ومواد التشحيم و 000 67 علبة من حصص الإعاشة إلى القوة المشتركة في إطار سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة له.

8 - وبدأ نقل الشحنات لإيصال الوقود وحصص الإعاشة في إطار نموذج الدعم المعزز، حيث يتوقع أن يصل 000 716 لتر من المنتجات النفطية و 000 64 علبة من حصص الإعاشة الفردية إلى جميع الكتائب الثماني أو أقرب المواقع بحلول 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

الدعم الهندسي

9 - تواصل البعثة المتكاملة تنفيذ أعمال الصيانة للمقر المؤقت للقوة المشتركة في باماكو، وقامت مؤخرا ببناء ثلاثة مرافق إضافية للصرف الصحي طلبها قائد القوة.

إجلاء المصابين والنقل

10 - في تشرين الأول/أكتوبر 2021، نقلت البعثة المتكاملة طنين من حصص الإعاشة وأجرت عملية إجلاء واحدة لعناصر من القوة المشتركة من بوليكيسي إلى سيفاري (مالي).

المشاكل والتحديات

11 - على الرغم من أن المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل كانت التزمت بمنح إعفاءات ضريبية لجميع الإمدادات التي يتم شحنها إلى الكتائب التي تعمل تحت قيادة القوة المشتركة من قبل المتعاقدين بموجب نموذج الدعم الجديد والمعزز، إلا أن اثنتين فقط من الدول الأعضاء الخمس أصدرتا حتى الآن إخطارات بالإعفاء، فيما أبلغت دولة واحدة البعثة المتكاملة بأن الوثائق اللازمة قد وُقعت وينبغي تقديمها قريبا.

12 - ولم تحسن الكتائب بعد قدرتها على التخزين من أجل الحصول على الكميات المتوقعة من المنتجات النفطية وحصص الإعاشة. وقد تسبب ذلك في حالات تأخير في تسليم مواد الدعم المعيشي الاستهلاكية من قبل المتعاقدين، الذين اشتكوا بالفعل إلى البعثة المتكاملة بشأن رسوم التأخير المفروضة عليهم في موانئ الدخول المختارة في انتظار الموافقة على القيام بعمليات التسليم.

13 - وقد تحاورت البعثة المتكاملة مع القوة المشتركة بشأن التحديات المذكورة أعلاه. ويمكن أن تشمل الحلول المؤقتة التسليم إلى نقاط إنزال على مقربة من الكتائب توجد فيها سعة تخزين كافية أو القيام بالتسليم المجزأ.

رابعا - التحديات التي تواجهها القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والتدابير الممكنة لمواصلة النظر فيها

14 - قُدمت في رسالة الأمين العام المؤرخة 4 تشرين الأول/أكتوبر (S/2021/850) معلومات مستكملة شاملة عن التحديات التي تواجهها القوة المشتركة.

خامسا - تنفيذ المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لإطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي للقوة المشتركة وسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها

15 - واصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ومفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان رصد حالة حقوق الإنسان فيما يتعلق بالعمليات والأنشطة الأخرى التي تضطلع بها عناصر القوة المشتركة. وفي هذا السياق، قامت البعثة والمفوضية بالتحقيق في ادعاءات بوقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وتوثيقها، وحددتا بعض التقدم المحرز في حماية المدنيين، وأجرتا عدة أنشطة للتعاون التقني. وواصلت البعثة والمفوضية أيضا التحاور مع قيادة القوة المشتركة والمجموعة الخماسية لضمان التمييز بسهولة بين القوات العاملة تحت القيادة الوطنية أو تحت قيادة القوة المشتركة.

16 - وتلقت المفوضية شهادات عديدة عن التقدم الذي أحرزته القوة المشتركة في حماية المدنيين من الجماعات المسلحة، ولا سيما في منطقة الحدود الثلاثية، وهو تحسن كبير مقارنة بالفترة السابقة. فعلى سبيل المثال، بعد الهجوم الذي وقع في 12 أيار/مايو 2021 على قرية فانتيو (مقاطعة تيرا، منطقة تيلابيري، النيجر)، على أيدي أفراد مجهولي الهوية، مما أجبر 000 3 شخص على الفرار من قراهم والتماس اللجوء في تيرا، نشرت القوة المشتركة عناصرها لتأمين قرية فانتيو والمناطق المحيطة بها. ويسر هذا الانتشار عودة المشردين داخليا. ومنذ ذلك الحين، حافظت القوة المشتركة على وجود منتظم وتسيير دوريات في المنطقة لحماية المدنيين. وفي مثال آخر، ألقت القوة المشتركة القبض في 13 و 14 حزيران/يونيه على عنصر من مجموعة من الأفراد المسلحين الذين كانوا سرقوا ماشية في محلية دولبيل بالنيجر وسلمته إلى السلطات القضائية.

17 - وعلاوة على ذلك، دعمت مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تعميم المعايير الدولية ذات الصلة في مختلف صكوك ومبادرات القوة المشتركة. وأيد المكتب صياغة النظام الأساسي لأكاديمية الشرطة الإقليمية والأنظمة الداخلية لكلية الأمن لمنطقة الساحل، التي جرى استعراضهما واعتمادهما خلال الدورة العادية الحادية عشرة للجنة الدفاع والأمن التابع للمجموعة الخماسية المعقودة في باماكو في الفترة من 24 إلى 27 أيار/مايو. وبالمثل، دعم، في الفترة من 17 إلى 19 آب/أغسطس في باماكو، عملية تنقيح التوجيه المتعلق بعنصر الشرطة من خلال صياغة أدوات مناسبة تتعلق بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وأعقب عملية التنقيح هذه عقد حلقة عمل لدراسة أداء عنصر الشرطة وإجراءاته وآلياته ومبادئه، بما في ذلك نقل ومعالجة كل قضية من خلال العملية القضائية لكل دولة معنية من الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية في الفترة من 20 إلى 29 أيلول/سبتمبر.

18 - وبالإضافة إلى ذلك، تقدم المفوضية المساعدة التقنية للأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية في العملية الجارية لوضع استراتيجية إقليمية لحماية المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

19 - وفي مجال بناء القدرات، ساهمت المفوضية في التدريب السابق للنشر لوحدات الشرطة العسكرية التابعة للقوة المشتركة في تشاد ومالي والنيجر في الفترة من 31 أيار/مايو إلى 9 أيلول/سبتمبر. وكان ذلك بالإضافة إلى عقد دورات توعية بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين للأعضاء الجدد في مركز قيادة القوة المشتركة في موريتانيا في أيلول/سبتمبر، قبل تناوب

الأعضـاء في تشـرين الأول/أكتوبر. وتضـمنت هذه الدورات أيضـا وحدات عن سـياسـة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسـان يسـرتها البعثة المتكاملة. وعلاوة على ذلك، نظمت المفوضـية حلقة عمل رفيعة المسـتوى في باماكو يومي 29 و 30 حزيران/يونيه من أجل قيادة القوة المشتركة بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان في منع التطرف العنيف، وتعزيز الامتثال للمعايير الدولية السـارية في تخطيط وتنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب أو العمليات العسكرية، ويسرت تنظيم دورات توعية بشأن إطار الامتثال لأعضـاء مركز قيادة القوة المشتركة على مستوى القطاعات في تشاد والنيجر في الفترة بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر.

20 - وأخذا في الاعتبار ضـرورة مواصـلة تعزيز تقيد المجموعة الخماسـية لمنطقة السـاحل بإطار الامتثال، نظمت المفوضـية حلقة عمل لاستعراض ما بعد الإجراءات في باماكو في 18 تشرين الأول/أكتوبر، قيم خلالها ثمانية من الأعضـاء المنتهية ولايتهم في مجلس قيادة القوة المشـتركة مستوى تنفيذ الإطار واقترحوا 15 توصـية سيُنظر فيها من أجل اتخاذ مزيد من الإجراءات، حسب الاقتضاء والضرورة.

21 - وواصـلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاسـتقرار في مالي ومفوضـية الأمم المتحدة لحقوق الإنسـان بذل الجهود لتعزيز تنفيذ سـياسـة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسـان فيما يتعلق بدعم البعثة المتكاملة للقوة المشتركة ، تمشيا مع الاتفاق التقني بين المجموعة الخماسية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحـدة، عملا بـالقرارات 2391 (2017) و 2531 (2020) و 2584 (2021)، بما في ذلك من خلال دعم المجموعة الخماسية. بما في ذلك من خلال دعم الدول الأعضـاء في المجموعة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكملت البعثة 18 تقييما للمخاطر التي تتعلق بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان فيما يتعلق بطلبات القوة المشتركة الحصول على دعم الأمم المتحدة. وفي وقت لاحق، تم تحديد 13 تدبيرا للتخفيف من المخاطر المحددة وتعزيز امتثال ومسـاءلة القوة المشـتركة من حيث احترام حقوق الإنسـان. وشـملت هذه التدابير قيام القوة المشـتركة بتقديم معلومات مسـتكملة عن التقدم المحرز في التحقيقات الداخلية والإجراءات القضائية فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في حالات محددة، ووضـع إجراءات تشغيل موحدة بشأن الإصـابات المتكبدة خلال العمليات، واعتماد دليل للجنود بشأن السلوك المناسـب، وتبادل المعلومات المتعلقة بالعمليات الكبيرة في الوقت المناسـب، وكذلك التدابير المعتمدة عملا بإجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة بالقبض على الأفراد واحتجازهم ونقلهم.

سادسا - ملاحظات

22 - القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل هي مبادرة بالغة الأهمية لا تزال حاسمة في التصـدي للتحديات المتعددة الأوجه التي تواجه منطقة السـاحل. ومع اسـتمرار تدهور الحالة الأمنية في المنطقة وانتشـار التهديد غير المتكافئ، فإن من واجبنا ومسؤوليتنا الجماعية تشـجيع ودعم وتمكين المبادرات المحلية والإقليمية بطريقة مستدامة وفعالة.

23 - وما زلت مقتنعا بأن إنشـاء مكتب دعم مكرس تابع للأمم المتحدة يُموّل من خلال الاشـتراكات المقررة هو النهج الأكثر فعالية لتقديم دعم مستدام ويمكن التنبؤ به للقوة المشتركة. وفي الوقت نفسـه، ينبغي تصـميم نماذج دعم للتشـجيع على تولي زمام الأمور على الصـعيد الإقليمي وتعزيز قدرة القوة المشـتركة على الاكتفاء ذاتيا. وينبغي أن يكون هدفنا المشـترك هو تحقيق مجموعة خماسـية لمنطقة السـاحل مسـتقلة تماما ولديها القدرة على دعم مختلف كياناتها، بما في ذلك القوة المشـتركة، وأن نسترشـد بذلك في اتخاذنا للقرارات. وأود أن أكرر دعوتي إلى إنشـاء منتدى سـياسـي مكرس للمسـاعدة في تمهيد الطريق لتعزيز التعاون والحوار

بين أصحاب المصلحة الرئيسيين بغية تعزيز استقلالية المجموعة الخماسية وأخذها بزمام الأمور، وضمان فهم مشترك لأكثر التحديات إلحاحا في المستقبل والاتفاق على كيفية التصدي لها، فضلا عن تحديد الخطوات المقبلة التي ينبغي أن تتخذها الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لزيادة تفعيل القوة المشتركة وتعزيز فعاليتها العملياتية، بدعم من الشركاء الدوليين.

24 - وبغض النظر عمّا يُقدّم من دعم، فإن معالجة أوجه القصور في مجال الحوكمة ستكون أمرا حاسما لضمان الاستقرار الدائم في منطقة الساحل. ولن تكون الحلول العسكرية والمركزة على الأمن وحدها كافية. وتشجعني الجهود التي تبذلها وحدات القوة المشتركة للتواصل مع السكان المحليين في منطقة عملياتها. وينبغي التصدي للتحديات العالقة في التمييز بين العمليات التي تجري بصفة وطنية والعمليات التي تجري تحت قيادة القوة المشتركة، وأحث الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية على اتخاذ الإجراءات المناسبة. وبالمثل، من الأهمية بمكان أن تواصل القوة المشتركة البناء على جهودها لمنع انتهاكات حقوق الإنسان والتخفيف من حدتها وحماية المدنيين. وأدعو الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تشجيع الإدماج وتعزيز التنمية البشرية والقدرة على الصمود والحوكمة الرشيدة ورعاية حقوق الإنسان. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم هذه الجهود بعزم وبجميع الموارد المتاحة. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة التزاما عميقا بالعمل مع الاتحاد الأفريقي وشركائها دون الإقليميين لدعم الجهود المتصلة بالحوكمة في المنطقة
